الأمم المتحدة

A/73/L.80

الجمعية العامة

Distr.: Limited
8 April 2019
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٢٥ (ب) من جدول الأعمال

التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٣١٨/٧١ المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، الذي قررت فيه عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بوينس آيرس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩،

١ - ***تعرب عن بالغ امتنانها*** للأرجنتين، حكومةً وشعباً، لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩، ولتحمل جميع تكاليف المؤتمر الرفيع المستوى، فضلا عن تقديم كل الدعم اللازم؛

٢ - ***تؤيد*** وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الواردة في مرفق هذا القرار.

090419 090419 19-05890 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

١ - نحن، رؤساء الوفود والممثلين السامين للحكومات، المجتمعين في بوينس آيرس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩ في أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لمؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية المعقود في عام ١٩٧٨، الذي اعتمد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، نؤكد من جديد أن الموضوع الرئيسي لهذا المؤتمر هو ”دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: التحديات والفرص“.

٢ - ونجدد التزامنا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ونؤكد من جديد القرار ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، الذي أقر خطة عمل بوينس آيرس، التي تشكل معلما رئيسيا في مسيرة تطور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والقرار ٢٢٢/٦٤ الذي أقر وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣ - ونرحب باتفاق باريس، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث والخطة الحضرية الجديدة، ونشير إلى جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الأخرى ذات الصلة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وإلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبالتعاون الثلاثي.

٤ - ونحيط علما ببرنامج عمل هافانا الذي اعتمده مؤتمر قمة بلدان الجنوب الأول، وإطار عمل مراكش المتعلق بتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب وخطة عمل الدوحة، التي اعتمدها مؤتمر قمة بلدان الجنوب الثاني.

٥ - ونلاحظ التغيرات الهامة التي تجري في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، والتي تهيئ الظروف المفضية إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، والسعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، والاعتماد على الذات وطنيا وجماعيا.

٦ - ونسلم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يسهمان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي تحقيق الهدف الشامل المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، من حيث مشاطرته الرؤية الشاملة للتنمية الواردة في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، التي توازن بين الأبعاد الثلاثة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - للتنمية المستدامة.

٧ - ونسلم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجري فيما بين بلدان الجنوب في مجالات شتى تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتقنية، ويمكن أن يجري في سياقات ثنائية أو إقليمية أو أقاليمية لصالح البلدان النامية بما يمكنها من تحقيق أهدافها الإنمائية من خلال بذل جهود متضافرة، مع مراعاة مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٨ - ونسلم بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وماضيه المختلف وخصوصياته المختلفة، ونؤكد من جديد رأينا بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مظهر من مظاهر التضامن بين شعوب وبلدان الجنوب، يسهم في رفاهيتها الوطنية، واعتمادها على الذات وطنيا وجماعيا، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وفقاً لأولوياتها وخططها الوطنية. وإن ماهية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجدول أعماله يجب أن تحددهما بلدان الجنوب، وأن يستمر الاسترشاد في ذلك بمبادئ احترام السيادة الوطنية، وتولي البلدان زمام أمورها بنفسها، والاستقلالية، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمنفعة المتبادلة.

٩ - ونعترف بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتسم بطابع طوعي وتشاركي وقائم على الطلب، وينبثق من الخبرات المشتركة ومشاعر التعاطف المتبادلة، ويستند إلى أهدافها المشتركة وإلى تضامنها. وندرك كذلك أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يفضي إلى زيادة تنوع فرص التنمية. ولا ينبغي اعتبار التعاون فيما بين بلدان الجنوب بمثابة مساعدة إنمائية رسمية.

١٠ - ونؤكد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب بل مكملا له.

١١ - ونسلم بضرورة تعزيز الفعالية الإنمائية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٢ - وندرك كذلك أن التعاون الثلاثي يُكمِّل ويُضيف قيمة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تمكين البلدان النامية الطالبة من الحصول، على نطاق أوسع، على مزيد من الموارد والخبرات والقدرات التي تقرر هي أنها بحاجة إليها من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المستدامة المتفق عليها دوليا.

١٣ - ونسلم بأن للبلدان النامية عادةً وجهات نظر مشتركة إزاء استراتيجيات وأولويات التنمية الوطنية عندما تواجه تحديات إنمائية متماثلة. ولذلك، يشكل التقارب في التجارب عاملا حفازا رئيسيا في تعزيز تنمية القدرات في البلدان النامية، ويعزز في هذا الصدد مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن المهم تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق إمكاناتها الإنمائية كاملة.

١٤ - ونشدد على ضرورة تشجيع قيام مجتمعات مسالمة جامعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وعلى إنشاء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على المستويات كافة. وسيشكّل الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والاستفادة المتكافئة من خدمات نظم العدالة المنصفة، وتدابير مكافحة الفساد والحد من التدفقات المالية غير المشروعة جزءا لا يتجزأ من جهودنا.

١٥ - ونسلم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمكِّنان البلدان النامية من تحقيق التنمية المستدامة من خلال الشراكة، ويعززان، في جملة أمور، الوحدة والتعاون اللذين يسهمان في إقامة نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف.

١٦ - ونلاحظ أن التعاون بين الشمال والجنوب ظل يمثل في العقود القليلة الماضية الطريقة الرئيسية للتعاون الإنمائي، ومع ذلك فقد وسَّع التعاون فيما بين بلدان الجنوب نطاقه في تلك الأثناء، ويسّر التكامل الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي، ووفر نُهُجاً مبتكرة للعمل الجماعي وعزّز مساهمته في التنمية

المستدامة بأبعادها الثلاثة. ونقر بإضفاء الطابع المؤسسي تدريجيا على التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدماجه من قبل بعض البلدان والمناطق في السياسات التي تتخذها. وقد حدثت زيادة في عدد الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك أصحاب المصلحة المتعددون، والكيانات دون الوطنية والبرلمانيون، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومجموعات المتطوعين، والمنظمات الدينية، والمنظمات الخيرية، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والمؤسسات ومراكز الفكر، والمؤسسات الأكاديمية، حسب الاقتضاء. وتوفرُ المؤسساتُ المتعددة الأطراف، والمصارف والصناديق الدولية والإقليمية، بما في ذلك المصارف والصناديق التي أنشأتها البلدان النامية حديثا، الدعمَ المالي لمبادرات التعاون بين بلدان الجنوب.

١٧ - ونقر بأن البلدان النامية ما زالت تواجه تحديات خطيرة، وتواجه كذلك تحديات جديدة وناشئة، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونسلم بالحاجة إلى تعزيز القدرات في البلدان النامية، من خلال تعزيز الموارد، وبناء القدرات والمؤسسات والخبرات والموارد البشرية المحلية، حسب الاقتضاء، للإسهام في أولويات التنمية الوطنية، بناء على طلب البلدان النامية. ونسلم بالحاجة إلى التعاون الدولي في مجال التنمية من أجل تحسين فهم المنظور المتعدد الأبعاد.

١٨ - ونعترف أيضا بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يتخذان بشكل متزايد أشكالا مختلفة لا تكف عن التطور، تشمل التعاون التقني، وتبادل المعارف والخبرات، والتدريب، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بين الأطراف، وتهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي بطرق تشمل التجارة، والاستثمار، وتطوير الهياكل الأساسية والقدرة على الاتصال، والزراعة والتنمية الريفية، والأمن الغذائي والتغذية، وسلامة الأغذية، والصحة، والطاقة، والحد من مخاطر الكوارث، والتصدي لتغير المناخ، وكذلك التعلم المتبادل، وتنسيق السياسات والاستراتيجيات الإنمائية فيما بين البلدان النامية.

١٩ - ونقر بإسهام التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في مجال التنمية المستدامة، ونشجع على بذل المزيد من الجهود من أجل تعميم المنظور الجنساني في طرائق التعاون هذه.

٢٠ - ونلاحظ الدور الذي تؤديه التجارة في النمو والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، ونسلم بالمساهمة الهامة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التجارة وقدرتها على تعزيز التنمية المستدامة، ونؤكد من جديد في هذا الصدد أهمية تعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب بطريقة متسقة في إطار منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية.

٢١ - ونؤكد من جديد الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ووكالاتها غير المقيمة، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة بما في ذلك الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، في دعم التعاون فيما بين البلدان النامية والتعاون الثلاثي وتعزيزهما، مع التأكيد من جديد على أن كل بلد يتحمل المسؤولية عن تنميته في المقام الأول.

٢٢ - ونسلم بالدور المتزايد الذي تؤديه الشراكات الشاملة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بوصفها الأداة التي تساعد على تحسين الأثر والأعمال الميدانية، مع الإقرار بأن الحكومات تتحمل الدور الرئيسي في تنسيق وقيادة الجهود الإنمائية، وندعو جميع الجهات الفاعلة في مجال التعاون

الإنمائي إلى المشاركة بصورة مجدية. كما نرحب بالدور المتزايد الذي تضطلع به البلدان النامية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٢٣ - ونسلم بأهمية تبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على أساس طوعي، في تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٤ - وبغية مضاعفة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتعزيز الدعم المقدم للجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإننا:

(أ) ***نسلم*** بأن سياسات واستراتيجيات الحد من الفقر قد مكّنت بعض البلدان النامية، بما يتماشى مع أوضاعها وظروفها الوطنية، من انتشال الملايين من مواطنيها من براثن الفقر المدقع، وندعو جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى تبادل معارفهم وخبراتهم، لا سيما نُهُج التنمية النابعة من الداخل، من أجل تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(ب) ***ندعو*** البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عن طريق تعزيز أبعاد الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يشمل تعزيزها في جميع سياسات وأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لضمان اتباع نهج أكثر شمولاً واتساقاً في التنمية المستدامة؛

(ج) ***ندعو*** المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية إلى النظر في زيادة الموارد المالية والتعاون التقني من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(د) ***نشدد*** على ضرورة الاستفادة من دور التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة لتعزيز ودعم المشاريع الصناعية وشبه الصناعية، وضمان الأمن الغذائي والتغذية، بطرق تشمل تعزيز الزراعة المستدامة والنظم الغذائية، وتجهيز الأغذية والصناعات الزراعية، التي يمكن ربطها مع سلاسل القيمة العالمية والتصدي بفعالية لاحتياجات السوق في البلدان النامية؛

(هـ) ***نلاحظ*** إنشاء مؤسسات ومصارف وصناديق إقليمية وعالمية جديدة، مما سيسهم في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونؤكد أهمية إدارة هذه المؤسسات بطريقة تتسم بالشفافية والكفاءة؛

(و) ***نلاحظ مع القلق*** الزيادة في مستويات الديون على الصعيد العالمي، و ندعو المقترضين والدائنين إلى التصدي، على سبيل الأولوية، للتحديات المرتبطة بالقدرة على تحمل الديون لمنع الأثر السلبي على التنمية الطويلة الأجل وعلى إنجاز أهداف التنمية المستدامة؛

(ز) ***نشجع*** البلدان النامية على اعتماد أو تعزيز سياسات وطنية من أجل النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتعزيز قدرة آليات التنسيق الوطنية ودون الوطنية، حسب الاقتضاء، على تحسين تنسيق السياسات، وتبادل المعارف والدروس المستفادة والممارسات السليمة، وتكييف هذه الممارسات، بطرق تشمل التبادل الطوعي للخبرات والدراية الفنية وفقا للسياسات والأولويات الوطنية من أجل التنمية؛

(ح) ***نشجع*** البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على القيام، من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بتعزيز إمكانية الحصول على التكنولوجيا ونقلها بشروط متفق عليها بين الأطراف، مع مراعاة الأطر القانونية الوطنية للبلدان النامية، ونشجع على توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التطورات التكنولوجية، بما في ذلك التعاون على اقتناء القدرات اللازمة للبحث والتطوير، وإدارة شبكات التكنولوجيا والمعلومات، التي تشمل منتجي ومستخدمي التكنولوجيا فضلا عن العاملين على بناء الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية. ونشدد أيضا على الحاجة إلى تعزيز تطوير ونقل ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا ونشرها إلى البلدان النامية بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

(ط) ***ندعو*** مراكز الامتياز المعنية، وفقا للسياسات والأولويات الإنمائية الوطنية، إلى تعزيز برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل الخبرات فيما بين التجمعات دون الإقليمية والإقليمية، حسب الاقتضاء، بهدف بناء الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والأطر والبرامج التعاونية عبر الحدود الرامية إلى توسيع نطاق أفضل الممارسات التي يمكن أن تعود بالفائدة على العديد من البلدان النامية؛

(ي) ***نشيد*** بإسهام مراكز الفكر، ومجتمعات الممارسين، وشبكات وأفرقة الخبراء في تحسين ممارسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ونشجع كيانات الأمم المتحدة على مواصلة العمل، حسب الاقتضاء، مع هذه المنظمات بمزيد من الفعالية في الجهود الرامية إلى تحسين فهم دور وتأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والأطر الإنمائية الإقليمية مثل خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛

(ك) ***نلاحظ*** أن الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة يعيقان التنمية الاقتصادية، ويعمّقان عدم المساواة في الدخل، ويحدّان من تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية المستدامة في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، ندعو جميع البلدان إلى زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ونشجعها على القيام بذلك، بطرق تشمل تبادل المعارف والممارسات السليمة لمنع الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة ومكافحتهما، بما في ذلك من خلال تعزيز الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول؛

(ل) ***نؤكد من جديد*** دعمنا للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونهيب باللجنة أن تواصل، في حدود الموارد المتاحة، المشاركة مع الدول الأعضاء في مشاورات شاملة وشفافة، خلال دوراتها العادية، ترمي إلى زيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال التعلم من الأقران، وتبادل المعارف والخبرات، إضافة إلى أفضل الممارسات على أساس طوعي، بطرق تشمل، في جملة أمور، عقد مناقشات في إطار اجتماعات مائدة مستديرة، وإجراء حوارات تفاعلية، وتقديم توصيات، حسب الاقتضاء، إلى الجمعية العامة؛

(م) ***نسلم*** بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمثل فرصة لدعم البلدان النامية في وضع استراتيجيات قابلة للتنفيذ من أجل تعزيز المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، بوصفها عاملا من عوامل التنمية المستدامة، بما في ذلك التصنيع المستدام. ونسلم أيضا بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ينبغي لهما أن يعززا قدرة البلدان النامية على وضع استراتيجيات تهدف إلى تهيئة بيئة مواتية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم تتيح لها النمو والازدهار، وبناء قدرتها على الإسهام بقدر أكبر في توفير العمل اللائق للجميع وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

٢٥ - ونشجع البلدان النامية على تطوير نظم تتولى هي زمامها من أجل تقييم نوعية وأثر برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحسين عملية جمع البيانات على المستوى الوطني لتعزيز التعاون في تطوير المنهجيات والإحصاءات لهذا الغرض، حسب الاقتضاء، واضعين في اعتبارنا المبادئ المحددة والخصائص الفريدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونشجع جميع الجهات الفاعلة على دعم المبادرات الرامية إلى جمع المعلومات والبيانات وتنسيقها ونشرها وتقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بناء على طلب البلدان النامية.

٢٦ - وفي هذا الصدد، ندعو البلدان النامية المهتمة إلى المشاركة في المشاورات التي تجري في إطار اللجان الإقليمية ا والمحافل الحكومية الدولية ذات الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أو المنظمات الإقليمية، حسب الاقتضاء، بشأن المنهجيات الطوعية غير الملزمة، بالاستفادة من الخبرات القائمة، مع مراعاة خصوصيات مختلف طرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، واحترام التنوع في التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار النُّهج الوطنية. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالجهود التي تبذلها بعض البلدان النامية التي وضعت منهجيات للتخطيط والرصد، وقياس وتقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مناطقها على أساس طوعي ولمصلحة بعض البلدان النامية من أجل وضع منهجية للمحاسبة وتقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٢٧ - وإذ نشدد على ضرورة إعادة تنشيط منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بهدف تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإننا:

(أ) ***نلاحظ مع التقدير*** أن العديد من كيانات الأمم المتحدة قد أدمجت التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأطر الاستراتيجية وخطط العمل الخاصة بكل منها وصممت مبادرات مبتكرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لفائدة البلدان النامية؛ وأنشأت أو عززت وحدات متخصصة ووضعت برامج وكرست لها الموارد البشرية والمالية للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وفي هذا السياق، نشجع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في السياسات والبرامج والأطر الاستراتيجية وغيرها من أدوات التخطيط، بما في ذلك المؤشرات والمنهجيات المناسبة، على النحو الذي توافق عليه مجالس إدارتها، وتقديم الدعم لتبادل الممارسات السليمة بشأن السياسات والنّهُج المبتكرة فيما بين البلدان النامية، مع مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تحدد الإطار العالمي لتمويل التنمية المستدامة؛

(ب) ***نطلب*** إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل تقديم دعمها، في حدود الموارد المتاحة وبموافقة الحكومات المعنية، لتعزيز المؤسسات البحثية العامة ذات الصلة والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر والشبكات المعرفية ومراكز الامتياز الإقليمية أو المواضيعية ذات الصلة، بوصفها أماكن مؤسسية لتنمية المعارف وتبادلها بشأن مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(ج) ***ندعو*** منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها، على بناء القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لوضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الوطنية المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما يشمل تبادل الممارسات السليمة والخبرات المستقاة من بلدان الجنوب، لا سيما مع أقل البلدان نموا، وبطريقة تتسق مع ولاياتها وخططها

الاستراتيجية، والتشجيع على نقل التكنولوجيات وفق شروط متفق عليها بين الأطراف بما يعود بالنفع على البلدان النامية لمعالجة المسائل المرتبطة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة؛

(د) ***تحث*** منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تعزيز مساعدتها للبلدان النامية على البحث عن شركاء محتملين للتعاون في المجالات الاستراتيجية التي تحددها البلدان النامية، بما يتماشى مع سياساتها وخططها الإنمائية الوطنية، والعمل بصفة عنصر مساعد على بناء هذه الشراكات، عند الطلب وعلى نحو يتفق مع ولايات كل كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(هـ) ***تطلب*** إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعزز، في حدود الموارد القائمة، الدعم الذي تقدمه إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات تشمل، في جملة أمور، تعزيز بناء القدرات، والتكامل الإقليمي، والروابط الأقاليمية، والترابط بين الهياكل الأساسية وتنمية القدرات الإنتاجية الوطنية من خلال تنسيق السياسات العامة، وتبادل المعارف، والابتكارات التكنولوجية ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بين الأطراف، وفي العديد من مجالات التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

(و) ***تدعو*** جميع كيانات الأمم المتحدة إلى تحسين الفعالية والاتساق والتنسيق والتكامل في أنشطتها التنفيذية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وفقا للخطط الإنمائية الوطنية، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وولاية كل منها. وفي هذا السياق، نحيط علما بالتدابير المتخذة لوضع استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بقيادة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال الآلية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع مراعاة العمل الجاري لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإبقاء الدول الأعضاء على علم تام بالمستجدات؛

(ز) ***تثني*** على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستضافته مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لسنوات عديدة، والتزامه بتعزيز نُهُج التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتحقيق التنمية المستدامة؛ وندعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مواصلة استضافة المكتب تحت إشراف المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وندعو الجمعية العامة إلى مواصلة تقديم التوجيه، ونطلب إلى الأمين العام مواصلة العمل بشأن هذه المسألة؛

(ح) ***تؤكد*** من جديد الولاية والدور المركزي المنوطَيْن بمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مركز التنسيق المعني بتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية، على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وفي هذا الصدد، ندعو مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى مواصلة دعم الحوارات السياساتية، والبرامج، وبناء القدرات، وتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لإقامة شراكات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والتمكين من تبادل الممارسات السليمة والخبرات؛

(ط) ***تعترف*** بالدور الذي تؤديه اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في دعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وفقا لولاية كل منها، مع مراعاة الإصلاحات الجارية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، من خلال الأنشطة الجارية مثل تعزيز الترابط، وتسخير الموارد البشرية وغيرها من الموارد المتوفرة في الشبكات المعرفية، والشراكات، والقدرات التقنية والبحثية ذات الصلة، لتعزيز

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي، ومن خلال مواصلة تقديم الدعم التقني والمتعلق بالسياسات والبحوث للبلدان الواقعة في مناطقها، ومن خلال التعاون، حسب الاقتضاء، مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة لمواصلة دعم قدرة الدول الأعضاء في المجالات التي يمكن فيها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يحقق أكبر أثر إنمائي؛

(ي) ***نحث*** منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تقديم الدعم إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمواصلة التشجيع على الممارسات الإنمائية التي تتسم بالشفافية وتكون مستدامة وخاضعة للمساءلة، وتمكين المزيد من الشراكات، بهدف تشجيع وتوسيع نطاق أفضل الممارسات لفائدة البلدان النامية.

٢٨ - وإذ ندرك أن التعاون الثلاثي هو أسلوب لبناء الشراكات والثقة فيما بين جميع الشركاء، يجمع موارد وقدرات متنوعة يمسك بزمامها البلد النامي الذي طلب التعاون، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وأنه يحقق قيمة مضافة عن طريق استخدام وتعبئة موارد تقنية ومالية إضافية، وتبادل طائفة أوسع من الخبرات وتعزيز مجالات جديدة للتعاون، والجمع بين الحلول الإنمائية الميسورة التكلفة والمناسبة للسياق، في إطار ترتيبات مرنة وطرائق مشتركة متفق عليها، فإننا:

(أ) ***نسلم*** بالدعم المقدم من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى البلدان النامية، بناء على طلبها، لتحسين خبراتها وقدراتها الوطنية من خلال آليات التعاون الثلاثي، بما في ذلك الدعم المباشر أو ترتيبات تقاسم التكاليف، والمشاريع المشتركة للبحوث والتنمية، وتبادل الموظفين، وتوفير برامج تدريب مقدمة في بلد ثالث، ودعم مراكز الخبرة الرفيعة ذات الصلة، وكذلك من خلال توفير المعارف والخبرات والموارد الضرورية على نحو يتيح دعم البلدان النامية، وفقا لأولوياتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وفي هذا السياق، نشجع هؤلاء الشركاء على تعزيز دعمهم لهذه الأنشطة؛

(ب) ***نلاحظ*** أن التعاون الثلاثي يتسم بطابع شامل للجميع ومتنوع، يدعم الشراكات التي يمكن فيها لكل شريك أن يساهم حسب قدراته وإمكاناته، وندعو إلى إنشاء وتعزيز حلول وشراكات إنمائية ابتكارية يشارك فيها مختلف أصحاب المصلحة على شتى المستويات، بما في ذلك السلطات المحلية والإقليمية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية؛

(ج) ***ندعو*** الدول الأعضاء إلى زيادة استخدام التعاون الثلاثي، الذي يتيح تعبئة ما يلزم من موارد ومعارف وخبرات إضافية تحت قيادة البلدان المستفيدة، لإنجاز أهداف التنمية المستدامة، وزيادة القدرات على التعاون، وتعزيز شراكات قوية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(د) ***نقرّ*** بالحاجة إلى تحسين فهم التعاون الثلاثي، وتقديم المزيد من الأدلة والمعلومات الدقيقة عن درجته ونطاقه وأثره. ونشجع على مواصلة تبادل المعلومات والمعارف والتعلم المتبادل من مختلف تجارب التعاون الثلاثي والاستفادة على أفضل وجه من مزاياه النسبية، وتبادل المعارف، والتعلم المشترك، والمشاركة في خلق حلول التنمية؛

(هـ) ***نلاحظ*** أن التعاون الثلاثي يوفر نهجا قابلا للتكييف ومرنا للتعامل مع التحديات الإنمائية المتغيرة، ويبني على مواطن القوة التكميلية للجهات الفاعلة المختلفة من أجل إيجاد حلول مبتكرة للتحديات الإنمائية تتسم بالفعالية من حيث التكلفة والمرونة وتكون محددة بحسب السياق، ويمكن أن

ينشأ عن مزيج من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، لإنشاء شراكات حول تحقيق الأهداف الإنمائية المشتركة. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الجارية الرامية إلى تعزيز الفعالية الإنمائية للتعاون الثلاثي، من أجل خفض تكاليف المعاملات وتحقيق أعظم أثر ممكن من مشاريع التعاون الثلاثي، وندعو البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والمنظمات المهتمة بالأمر إلى مواصلة المشاركة في هذه الجهود؛

(و) ***نرحب*** بالجهود الطوعية الجارية لتحديد وتوثيق الممارسات السليمة في التعاون الثلاثي، ونلاحظ أن تعزيز المشاركة الفعالة من القطاع الخاص يمكن، عند الاقتضاء، أن يضاعف إمكانات التعاون الإنمائي والتخفيف من حدة المخاطر عندما تكون الموارد محدودة؛ وفي هذا السياق، نحيط علما بالمبادرات الطوعية من قبيل الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، بما في ذلك مبادرة الشراكة العالمية من أجل تعاون ثلاثي فعال.

(ز) ***ندعو*** جميع الشركاء إلى مواصلة زيادة دعمهم لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٢٩ - ***ونعترف*** بضرورة تعزيز فعالية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال مواصلة تعزيز خضوع كل طرف للمساءلة المتبادلة، وزيادة الشفافية، وفقا للخطط والأولويات الإنمائية الوطنية. ونقر أيضا بأن تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يقيّم، حسب الاقتضاء، لتحسين نوعيته بأسلوب يركز على النتائج. وفي هذا الصدد، نشجع الشركاء ذوي الصلة على مواصلة تعزيز فعالية التنمية لكل من الطريقتين، وتقييم أثرهما، مع الأخذ في الاعتبار، حسب الاقتضاء، الأحكام الواردة في وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

٣٠ - ***وإذ نسلم*** بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هما طريقتان تكميليتان هامتان للتعاون العلمي، والابتكار، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التنمية، ولجعل نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بين الأطراف متاحا بشكل أيسر، وقابلا للتكييف، وميسور التكلفة على البلدان النامية، فإننا:

(أ) ***نلاحظ*** مع التقدير المبادرات التي تدعمها آلية تيسير التكنولوجيا ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا؛

(ب) ***ندعو*** البلدان التي أنشأت مؤسسات ذات خبرة على المستوى العالمي في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى النظر في تقديم مزيد من المنح الدراسية وغيرها من الترتيبات ذات الصلة التي من شأنها أن تمكن الطلاب والعلماء الشبان، بما يشمل النساء والفتيات، من بلدان الجنوب، من تحسين فرص الوصول إلى مثل هذه المؤسسات لإجراء الدراسات العليا والبحوث؛ ونرحب أيضا بالتدابير التي اتخذت في بعض المناطق لمنح مواطني كل من الدول الأعضاء فيها حق الدخول بدون تأشيرة؛

(ج) ***ندعو*** مزيدا من الآليات الإقليمية إلى تبادل السياسات والاستراتيجيات الناجحة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيزها، واستكشاف فرص جديدة وتعزيز التنسيق والتعاون عبر الحدود وعلى المستوى الأقاليمي بين مختلف المبادرات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك البحوث في المجالات العلمية. وإن تقديم مزيد من الدعم للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض

التنمية، وآلية تيسير التكنولوجيا، ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، ولا سيما تقديم مساهمات مالية لعمليات المصرف ومبادراته ذات الصلة، يمكن أن يساعد البلدان النامية على بناء القدرات البشرية والمؤسسية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك من أجل تحسين تمثيل النساء والفتيات؛

(د) ***ندعو*** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في آليات تيسير التكنولوجيا على الصعيدين العالمي والإقليمي، عند الاقتضاء، من أجل زيادة المواءمة بين الاحتياجات والحلول التكنولوجية ودعم تنفيذ المشاريع، وتقييم الفرص المتاحة لبناء الشراكات الثلاثية؛

(هـ) ***ندرك*** التطورات التكنولوجية المستجدة التي توفر فرصا وتفرض تحديات جديدة، ونشجع الدول الأعضاء على أن تجري، بدعم من كيانات الأمم المتحدة، دراسات ذات صلة، وأن تدعو إلى عقد حوارات لاستكشاف الخيارات السياساتية المتاحة للبلدان النامية لكي يتسنى لها إدارة التحديات بمفردها أو بشكل جماعي، وتعزيز الفوائد المستمدة من تطور التكنولوجيات، مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، وعلم التحكم الآلي، وغيرها من الابتكارات التكنولوجية، وفقا للخطط والسياسات الوطنية.

٣١ - وإذ ندرك قيمة النُّهُج الشاملة للجميع بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بقيادة الدول الأعضاء، حيث تخلق الحكومات بيئات ملائمة لتعبئة العمل الجماعي بمشاركة عدد متزايد من مختلف الأطراف الفاعلة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فإننا:

(أ) ***نشجع*** الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، حسب الاقتضاء، على إنشاء أو تعزيز آليات منسقة على الصعد دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي من أجل الاستفادة من الخبرات والموارد الأخرى التي توفرها الشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين لدعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سبيل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ب) ***نشجع*** الدول الأعضاء على تبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات ذات الصلة فيما يتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك تقييم المخاطر، والأطر التنظيمية، لتعزيز المساهمة في التنمية المستدامة، ونرحب في هذا الصدد بالعمل الجاري الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بما في ذلك اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، في حدود الموارد المتاحة، الذي يشمل القيام بدراسات عن النماذج الممكنة للشراكة الدولية بين القطاعين العام والخاص دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(ج) ***ندرك*** أن نقص الموارد لا يزال يعوق توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ولذا فإننا نشدد على ضرورة زيادة تعبئة الموارد والقيام، في جملة أمور، بإشراك القطاع الخاص في مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة. ونشجع أيضا على أن تكون الممارسات في قطاع الأعمال متسقة مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وفقا للخطط والأولويات الوطنية، بهدف المساهمة في تطوير ونقل العلوم والتكنولوجيا والحلول القائمة على الابتكار بشروط متفق عليها بين الأطراف، في سائر بلدان الجنوب؛

(د) ***نسلم*** بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمكن أن يعزز بناء القدرات، ويتيح تقوية الموارد البشرية والاستفادة من الدور المحفز للتعليم والتنمية البشرية في خلق فرص العمل وتشجيع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التعليم، ولا سيما في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم التقني والمهني من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية على القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة وإنتاج مزيد من السلع والخدمات ذات القيمة العالية.

٣٢ - ***وندرك*** وجود توجهات نحو التوسع الحضري السريع في البلدان النامية، وندعو إلى زيادة مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الهادفة إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده في المناطق الحضرية والمناطق الريفية عن طريق زيادة تنسيق السياسات وتبادل المعارف والحلول والخبرات، وعبر زيادة الإنتاجية والقدرة على الصمود والاستدامة على المستوى المحلي، بما في ذلك في المراكز الحضرية التي يُتوقع أن يعيش فيها ٦٨ في المائة من سكان العالم بحلول عام ٢٠٥٠. ويُعدُّ تبادل الممارسات السليمة في التخطيط والإدارة الحضرية التشاركية وسيلة هامة لتحقيق هذه الغاية. ونشدد على أهمية توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتوفير العمل اللائق للجميع، وتنمية المجتمعات المحلية وتقديم الخدمات في المناطق الريفية لمعالجة العوامل المحركة للهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية والتحديات ذات الصلة بذلك.

٣٣ - ***ونسلم*** بالحاجة إلى تعبئة موارد كافية من جميع المصادر، بما في ذلك المصادر العامة والخاصة والمحلية والدولية، لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ونثني في هذا السياق على البلدان النامية التي أقامت شراكات مع كيانات الأمم المتحدة وأنشأت مرافق تمويل وصناديق استئمانية للمضي قدما على مسار التعاون بين بلدان الجنوب من أجل التصدي لتحديات التنمية. ونثني على البلدان المتقدمة النمو لدعمها التعاون فيما بين بلدان الجنوب وانخراطها في التعاون الثلاثي ونشجعها على مواصلة توسيع نطاقه.

٣٤ - ***ونرحب*** بالمساهمات المقدمة إلى صندوق بيريس غيريرو الاستئماني من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب وصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وندعو جميع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى مواصلة وتكثيف جهودها في هذا الصدد. وفي هذا السياق، نشجع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على دعم هذه الجهود عن طريق اتخاذ مبادرات لتعبئة الموارد من أجل تيسير استخدام الموارد المالية والعينية بفعالية وكفاءة من أجل صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تمشيا مع الاستراتيجية العامة لتعبئة الموارد والخطط الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع تجنب تشتت ترتيبات التمويل. ونشجع أيضا مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على القيام، عند الطلب، بتيسير حصول البلدان النامية على الأموال المخصصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٥ - ***ونرحب*** بالتقدم المحرز منذ توافق آراء مونتيري لتمويل التنمية في تطوير وحشد الدعم لإيجاد مصادر وآليات مبتكرة لتوفير تمويل إضافي، ونشجع البلدان على مواصلة استكشاف مصادر وأدوات جديدة للتمويل المبتكر من أجل تمويل أهداف التنمية المستدامة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني، حسب الاقتضاء.

٣٦ - ***وندعو*** الأمين العام إلى الإبلاغ عن تنفيذ هذه الوثيقة الختامية، في التقارير الحالية التي يقدمها إلى الجمعية العامة واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، حسب الاقتضاء.

٣٧ - ***ونعرب*** عن تقديرنا وامتناننا لجمهورية الأرجنتين وشعبها لحسن تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب واستضافته، وعلى ما لقيناه من كرم الضيافة في مدينة بوينس آيرس.